

# بل الفائدة المصرفة من ربا النسيئة

رد على بحث الدكتور / إبراهيم بن عبد الله الناصر  
حول « موقف الشريعة الإسلامية من المصارف »

للدكتور/ شوقي أحمد دنيا

□ الاسم / شوقي أحمد دنيا .

□ الميلاد / من مواليد جمهورية مصر العربية .

□ المؤهل / (١) بكالوريوس تجارة قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الأزهر

(٢) ما جستير في الاقتصاد بعنوان « الإسلام والتنمية الاقتصادية » من تجارة الأزهر .

(٣) دكتوراه في الاقتصاد بعنوان « تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي - دراسة مقارنة من تجارة الأزهر .

□ العمل / عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد الإسلامي - كلية الشريعة - الرياض .

الإنتاج العلمي : من مؤلفاته :

(١) دراسات في الاقتصاد الإسلامي «كتاب» .

(٢) أعلام الاقتصاد الإسلامي «كتاب» .

(٣) نقد لكتاب في الفكر الاقتصادي الإسلامي للدكتور فاضل

عباس الحسب «بحث منشور» .

(٤) النقود بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي «بحث

منشور» .

(٥) تقلبات القوة الشرائية للنقود وأثر ذلك على الائتمان الاقتصادي

والاجتماعي «بحث منشور» .

بالإضافة إلى أبحاث أخرى في مؤتمرات وندوات خاصة بالاقتصاد الإسلامي .

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن عمل بشريعته وتمسك بسنته إلى يوم الدين . وبعد : فهذه ورقة حول الدراسة التي قدمها الدكتور إبراهيم الناصر المستشار القانوني بمؤسسة النقد السعودي بشأن « موقف الشريعة الإسلامية من المصارف » .

وبداية نحب أن نؤكد على أن مهمة . وحدود هذه الورقة هي مجرد مناقشة الورقة التي قدمها الدكتور إبراهيم ، وبيان ما فيها وما عليها ، مع العلم بأن الموضوع في ذاته هو أكبر بكثير من هذه الورقة ، وهو برغم كثرة ما كتب فيه بحاجة إلى بحث معمق يحتاج إلى مزيد من الجهد ومن الوقت ، نرجو الله تعالى أن ييسر لنا ولغيرنا ذلك .

وجمل مناقشتنا يخلص إلى مخالفة الدكتور إبراهيم فيما قدمه من مقدمات وفيما توصل إليه من نتائج . منهجنا في هذه الورقة هو مناقشة التحليلات والمقدمات التي طرحها الأخ الكاتب ، وكذلك مناقشة ما توصل إليه من نتائج ، مع إعطاء لمحة سريعة عن البديل الإسلامي .

ويمكن إجمال ما قدمه الكاتب في ورقته في صيغتها الثانية الأكثر شمولاً وتفصيلاً بأنه تناول مفهوم الربا في كل من القرآن والسنة كما فهمه . ثم عرض لموقف بعض العلماء من المصارف مضيفاً إلى ذلك مناقشة لطبيعة الأعمال المصرفية وبوجه خاص ومركز بل وأساسي عملية « الإيداع » وبعجالة عملية « الإقراض المصرفي » وخلص من بحثه هذا إلى نتائج تلخص في أن الأعمال المصرفية الحالية لا تدخل في الربا القرآني المجمع على تحريمه ، وإنما هي معاملة مستجدة تخضع للقواعد العامة للشريعة ومقاصدها المتمثلة في تحقيق مصالح الناس .

ولم يقف عند هذا الحد بل واصل القول مصرحاً بأنها حلال استناداً إلى أنها ليست من الربا الذي حرمه القرآن الكريم وعملاً بالمصلحة التي نوه بها بعض العلماء واستثناساً بموقف العلماء المعاصرين ، كما دَعَمَ هذا الموقف بما أشار إليه من أن بعض أنواع الربا حرمت تحريم وسائل لا تحريم مقاصد فتباح عند الحاجة ، كما أن فكرة الترخيص معتد بها شرعاً وهناك سوابق في إباحة بعض المحظورات كالسلم ، كذلك فقد استند إلى التقلبات الكبيرة في قيمة النقود والهبوط المستمر لها ، ومن ثم فمن العدل القول بإباحة الفائدة على القروض خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان الأهمية الكبيرة التي تحتلها المصارف في حياتنا المعاصرة .  
هذه هي الفكرة الأساسية التي تدور حولها ورقة الأخ الكاتب<sup>(١)</sup> .

وقبل المناقشة التفصيلية لما في هذه الورقة من مقدمات ونتائج نرى من الضروري أولاً الإشارة في عجالة وإجمال إلى بعض النقاط الأساسية التي تعتبر بمثابة قواعد أو مسلمات أساسية لا يقوم أي نقاش علمي جاد لهذا الموضوع في غيبتها .

نقاط جوهرية يجب التنويه بها :

١ - القرآن الكريم والسنة الشريفة كلاهما مصدران أساسيان للتشريع الإسلامي ، وما تحرمه السنة فهو محرم قطعياً ، وتحريمه ليس في الحقيقة قاصراً على السنة بل هو محرم في القرآن وبالقرآن أيضاً ، قال تعالى : ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ أطيعوا

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن بحث الدكتور إبراهيم الناصر يكاد يكون صورة طبق الأصل من بحث سبق أن تقدم به من قبل الدكتور/معروف الدواليبي ، ومن ثم فإن بحثنا هذا هو ردُّ على هذا الاتجاه كله .

(٢) النساء : ٨٠ .

الله وأطيعوا الرسول ﴿١﴾ ﴿٢﴾ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني  
 يحببكم الله ﴿٣﴾ وما ينطق عن الهوى • إن هو إلا وحي  
 يوحى ﴿٤﴾ . إذن كافة ما حُرِّم في القرآن أو في السنة سواء كان  
 بنص صريح جزئي من القرآن أو بنص صريح من السنة هو في  
 الحقيقة محرم فيها معاً وبها معاً ، ولا فرق بين هذا وذاك ، وليس  
 لهذا درجة تحريم وللتلاني درجة أعلى أو أقل .

٢ - مهمة الرسول ﷺ هي تبليغ دين الله وشرعه لمن أرسل إليهم من  
 العباد وتبيينه لهم بياناً واضحاً كوضوح الشمس في كبد السماء  
 بل أكثر وضوحاً . قال تعالى : ﴿٥﴾ وإن تطيعوه تهتدوا وما على  
 الرسول إلا البلاغ المبين ﴿٦﴾ ﴿٧﴾ وأنزلنا إليك الذكر لتبين  
 للناس ما نزل إليهم ﴿٨﴾ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان  
 قومه ليبين لهم ﴿٩﴾ ﴿١٠﴾ وما على الرسول إلا البلاغ المبين ﴿١١﴾  
 ﴿١٢﴾ وقل إني أنا النذير المبين ﴿١٣﴾ . ومعنى هذا أنه يجب الإذعان  
 والاعتقاد الكامل بأن الرسول ﷺ قد بين للناس كل ما في القرآن  
 من أحكام ومبادئ وكل ما يريده الله تعالى من عباده ، ولم يلتحق  
 بالرفيق الأعلى وهناك شيء من الإسلام غامض أو غير مبين ، بل  
 تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها . ومن الواضح أن أهمية

(١) النساء : ٥٩ .

(٢) آل عمران : ٣١ .

(٣) النجم : ٣ ، ٤ .

(٤) النور : ٥٤ .

(٥) النحل : ٤٤ .

(٦) إبراهيم : ٤ .

(٧) العنكبوت : ١٨ .

(٨) الحجر : ٨٩ .

هذه القاعدة تجعلها أكبر بكثير من أن تعارض ببعض أقوال منسوبة لهذا الصحابي أو لذاك ، وعلينا أن نتحرى جيداً في توثيق ما قد يكون هناك من أقوال منسوبة ، ثم تحديد مضمونها بما لا يتعارض مع تلك القاعدة التي لو اهتزت قيد أنملة لانهار الإسلام من أساسه .

٣ - من الحقائق الثابتة ثبوتاً لا يقبل الشك أن العرب في الجاهلية كانوا يتعاملون بالربا بل لقد كان إحدى حقائق عصرهم ومعيشتهم واقتصادهم ، وأن صور هذا التعامل الربوي لم تكن واحدة بل كانت متعددة سواء من حيث الشكل والصورة أو من حيث الدوافع والأهداف فمن حيث الصورة والشكل وجدت الزيادة عل الدين التي تشترط ويتفق عليها عند عقد الدين كما وجدت الزيادة التي تحدث عند انتهاء الأجل وعدم المقدرة على السداد ، هذه ثابتة وهذه ثابتة ، ومن يطلع على كتب التفسير والتاريخ وغيرها يعلم ذلك يقيناً . وسوف نعرض لذلك في حينه .

ومن حيث الدوافع والأهداف كان هناك الدين بربا لأغراض الاستهلاك ، وكان هناك بكثرة وغالبية الدين بربا لأغراض البيع والتجارة والإنتاج<sup>(١)</sup> ، ويكفي أن نشير إلى أنه كان مصدراً أساساً من مصادر تمويل رحلتي الشتاء والصيف « تمويل التجارة الخارجية » كما أنه لم يكن قاصراً على ضعف المركز المالي للمدين في مواجهة المركز المالي للدائن بل كثيراً ما كان العكس ، تاجر كبير أو قبيلة كبيرة تتاجر فتحصل على التمويل « الدين بربا » من أفراد عديدة فتذهب لتشتري وتبيع وتسدد الدين برباه . هذا كله ثابت ثبوتاً راسخاً بمصادر علمية موثقة .

(١) د . محمد فاروق النبهان « مفهوم الربا في ظل التطورات المعاصرة » ص ٨٠ .

٤ - القرآن الكريم حرّم الربا دون أن يخصص ذلك بنوع دون نوع وصورة دون أخرى ، وليس هناك نص قرآني أو حتى نبوي أن الربا الذي حرّمه القرآن هو فقط ربا الجاهلية .

ومعنى ذلك أنه إذا كانت هناك صورة قائمة عند نزول التحريم أو قبله فإنها تحرم فإذا أحدثت صور أخرى للربا فإنها تحرم هي الأخرى بنص القرآن الكريم ، ومعنى ذلك أن كل صور الربا تحرم بالنص حتى ولو لم تظهر إلا بعد آلاف السنين من نزول القرآن لأن القرآن لم ينزل لعصر دون عصر بل نزل لأمة ممتدة عبر الزمن موعلة في الاستقبال ، ويخاطب به آخر فرد زمنياً في أمة الدعوة تماماً كما خاطب به أول فرد فيها . وإذن فلا وجه لمن يقول ولو كان القائل فقيهاً إن الربا المحرم في القرآن هو ربا الجاهلية فقط ، وإلا فسوف يطرد ذلك على كل المحرمات ، زنا الجاهلية ، كذب الجاهلية ، سرقة الجاهلية .. الخ . يضاف إلى ذلك أنه كما هو معروف فإن آيات الربا في سورة البقرة هي من أواخر آيات النزول . هذه المسألة لها دلالتها الخطيرة في موضوعنا هذا ، فمن المعروف أن الرسول ﷺ قد قال وفعل وأقر الكثير والكثير خلال فترة الدعوة الممتدة ، ومن ذلك ما يتعلق بالربا ، سواء ما كان معروفاً لدى الجاهلية أو ما كان يمارس دون أن يعرف بأنه ربا ، وعندما باع صحابي تمراً بتمر بزيادة قال الرسول ﷺ : « أوه عين الربا » وكررها . من الواضح أن تلك صورة جديدة لم تكن تدخل في صور الربا المعروفة وإلا ما عملها الصحابي أو أن هذه كانت بداية التشريع في موضوع الربا . وسواء كان هذا أو ذاك فإن قول الرسول عليه الصلاة والسلام : « عين الربا » يفهم منه

أن جوهر الربا وحقيقته ومعناه واحد والذي يتميز ويختلف هو الصور والأشكال . وهناك احتمالان ، إما أن هذا الحديث وغيره مما يدخل في موضوعنا قد قاله الرسول عليه السلام قبل نزول آيات الربا أو بعده . فإن كانت الآيات قد نزلت سلفاً فتكون تلك الأحاديث مبينة وشارحة لمضمون الربا الذي ورد في القرآن الكريم بالإضافة إلى ما هو معهود أصلاً لديهم من صورته التي كانت تمارس في الجاهلية . وإن كانت الآيات قد نزلت لاحقاً فمعنى ذلك أن الربا في القرآن الذي ورد ودون تخصيص أو تغيير يشمل كل صور الربا سواء منها ما كان معروفاً في الجاهلية أو ما بينته السنة الشريفة وكذلك كل صورة تجد له إلى قيام الساعة حيث بقاء الأمة والدعوة .

٥ - من القواعد الهامة أن العبرة بالمعاني والمقاصد يقول الإمام مالك : « إنما تُعبدنا بالمعاني والمقاصد » أي أن الاسم أو الصورة أو الشكل أو الأسلوب كل ذلك لا أثر له طالما أن المعنى والمقصود والمضمون واحد . وبالطبع فذلك واضح تماماً من القرآن الكريم « قصة أصحاب السبت » وكذلك من السنة المطهرة ، فإذا كان الشائع هو كون المدين شخصاً فأصبح مؤسسة أو شركة أو حتى دولة فإن الدين هو الدين ، وسواء سميت رشوة أو عمولة أو هدية أو إكرامية أو أتعاب .. الخ . فإن الحكم واحد طالما أن المضمون والمقصود والمعنى متحد ، والأمثلة في كل باب أكثر من أن تحصى .

٦ - لا أحد ينكر أن المصلحة مقصود التشريع الإسلامي . قال تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ <sup>(١)</sup> ونزل من القرآن ما

هو شفاء ورحمة»<sup>(١)</sup> لكن من الذي يدرك جوهر المصلحة وحقيقتها على مر الأيام إنه الخالق عز وجل ، وإذن ففي كل ما في الإسلام من أحكام بالحرمة أو الإباحة أو الوجوب الخ نجد المصلحة ولا مصلحة دون ذلك ، بمعنى أن ما ينص عليه الإسلام بالقرآن أو بالسنة فهو المصلحة وإن بدا للبعض غير ذلك . ويترتب على ذلك أنه مع النص الصريح الثابت لا كلام عن مصلحة تغييره على الإطلاق ، وإنما يرد الكلام عنها عند عدم وجود نص ، عند ذلك نتلمس المصلحة ملتزمين في ذلك بقول الثقة من العلماء الذين يخشون الله ولا يخشون أحداً إلا الله . في ضوء تلك الحقيقة الكلية ينبغي أن ندرس ونفهم ما قاله العلماء في باب المصلحة .

هذه بعض الأساسيات التي كان لابد لنا من التمهيد بها قبل الدخول في المناقشة التفصيلية للورقة التي قدمها أخونا الدكتور إبراهيم . وآن لنا هنا أن نجري تلك المناقشة ، فنقول وبالله التوفيق : في بداية كلامه يقول الكاتب « يمكن القول إنه لن تكون هناك قوة إسلامية بدون قوة اقتصادية ، ولن تكون هناك قوة اقتصادية بدون بنوك ، ولن تكون هناك بنوك بلا فوائد » واضح تماماً أنه يريد أن يقول إنه لن تكون هناك قوة إسلامية بلا فوائد . وهذا خطأ بالاعتبار الشرعي والاعتبار التاريخي ، أما الاعتبار الشرعي فسنفصل القول فيه من خلال هذه الورقة ، أما الاعتبار التاريخي فمن الثابت والمعلوم بالضرورة أن القوة الإسلامية وجدت كأحسن ما تكون دون قوة اقتصادية ، ثم وجدت القوة الإسلامية ومعها القوة الاقتصادية دون بنوك وفوائد . كما أن القوة الإسلامية والقوة الاقتصادية للمسلمين قد ضعفتا كأقوى ما يكون

(١) الإسراء : ٨٢ .



الضعف بوجود تلك المصارف بفوائدها ، وهذه قضية لا تحتاج إلى نظر بعيد . كما أنه في بداية حديثه قد صرح بأن مجال الدراسة هو القرض **بفائدة** وقد تساءل بتعجب وإنكار : لماذا يعتبر ذلك محرماً في نظر الفقهاء ؟ وهذه نقطة لها أهميتها حيث إنه يحاول جاهداً طوال بحثه أن يخرج الأعمال المصرفية «الإيداع» من حيز القروض ويدخلها في حيز التجارة . في عرضه لمفهوم الربا في القرآن الكريم يشير إلى ما هنالك من ربط بين التحذير من الربا والصدقة على المدين ، مع أن الربط بالمعنى الذي يحاول الكاتب أن يبرزه ليستخدمه مقدمة يصل منها إلى ما يريد من نتائج هذا الربط غير وارد ، وعلى سبيل المثال لقد ذكر الآية الكريمة : ﴿ وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون ﴾ <sup>(١)</sup> والآية الكريمة ﴿ يحق الله الربا ويربي الصدقات ﴾ <sup>(٢)</sup> لا نرى مثل هذا التصور الذي يتصوره الكاتب ليصل إلى أن المصرف ليس محلاً للصدقة ومن ثم فمعاملته بعيدة تماماً عن هذا النطاق الربوي . كل ما هنالك أن الآيتين الكريميتين تبرزان سلوكين ؛ سلوك الربا والاستغلال والظلم والتقاطع وسلوك التراحم والتعاون والتكامل كما تبين عاقبة كل من هذين السلوكين .

وبعد ذكر الكاتب لبعض آيات الربا بين فهمه لها وما رآه من أسباب لتحريم الربا المذكور منها وقد ذكر لذلك خمسة أسباب ، نناقشها واحداً تلو الآخر .

(١) الروم : ٣٩ .

(٢) البقرة : ٢٧٦ .

**السبب الأول :** هو أن المدين محتاج للصدقة عملاً بظروف الدين ولذلك فهو مظلوم بأخذ الربا منه . أما أن المدين محتاج للصدقة فهذا لا يسلم به على إطلاقه ، وليس كل مدين محتاج للصدقة ، وعند الإعسار فإنه يحتاج للصدقة باعتبار الغرم كما هو مفصل في بند الغارمين ، لكن ليس هناك علاقة على الإطلاق بين حرمة الربا وبين كون مصير المدين الإعسار واحتياجه للصدقة فيما بعد . أما أن المدين مظلوم بأخذ الربا منه فهذا حق ، ومن الحق الذي لا يقل عنه أيضاً أنه ظالم بتعامله الربوي وإعطائه الربا لغيره ، فالظلم قد وقع من الطرفين بل من كل أطراف العملية كما سنوضح ذلك فيما بعد .

**السبب الثاني :** هو أن الدائن ينفرد وحده بالمنفعة من الربا ويستغل أبشع استغلال ظروف ذلك المحتاج للصدقة ، ولذلك فهو ظالم استحق الوعد الكبير إن لم يذر الربا مع مدينه . أما قوله بانفراد الدائن بالمنفعة فهذا غير مسلم به فالمدين يستفيد من الدين وينتفع به انتفاعاً مؤكداً حتى ولو كان الدين لأغراض الاستهلاك ناهيك عن أغراض الإنتاج يضاف إلى ذلك أن هذا غير مؤثر في الحكم ، والتمويل الربوي للتجارة في الجاهلية لم يكن هذا الاستغلال ظاهراً فيه كما يتصور الكاتب ومع ذلك حُرِّم ، ولو كان أحد الطرفين مستغلاً ومظلوماً ما كان آثماً وما استحق العذاب الشديد شأنه شأن الطرف الثاني بنص الحديث الشريف « لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ، وقال هم في الإثم سواء » إذن العملية كلها ملوثة وذميمة وكل من يشارك فيها ولو لم يكن أحد ركني العقد فهو آثم .

**السبب الثالث :** أن الربا تنمية من جانب واحد ، بمعنى أن العائد فيها لطرف والغرم أو التكلفة على الطرف المقابل ، فهو غنم من جانب وغرم

من جانب آخر . ولنفرض أن هذا صحيح في بعض الصور إلا أن ذلك لا يخدم الكاتب فيما استهدفه .

**السبب الرابع :** قدّم تفسيراً لقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾<sup>(١)</sup> والكاتب ليس من رجال التفسير من جهة حيث للتفسير رجاله المستكملون لشروطه ، وما قدمه من تفسير هو مجرد رأي محتمل . وما رأيه فيمن ذهب من المفسرين إلى أن الأكل في الآية معناه التعامل ، ويكون المعني الذين يتعاملون بالربا وهو فوق هذا وذاك لا يعتبر سببا من أسباب التحريم ، فهل يعقل أن يكون سبب تحريم الربا أن آكله يتخبط كما يتخبط المجنون !!!

**السبب الخامس :** هو أن الربا زيادة طارئة في الدين تفرض على المدين المحتاج للصدقة وتشترط عليه بعد حلول أجل الدين وعجز المدين عن الوفاء ، وتلك هي زيادة بعقد جديد مستقل عن العقد الأول ، ولا يقابلها في هذا العقد الجديد غير تأجيل الاستيفاء من المدين أي «الإساءة» وهو ربا النسيئة القطعي من غير أي نفع مادي للمدين وهو أكل أموال الناس بالباطل ، ولذا كان هذا ظلما صريحا .. الخ . جوهر هذا السبب يدور حول فكرة أن ربا الجاهلية المحرم قطعياً كان عبارة عن زيادة طارئة مشترطة على المدين نظير تأجيل استيفاء الدين ، وبالطبع فإن المعاملة المصرفية الحالية ليست هكذا فهي زيادة في صلب العقد الأول ، ومن ثم فإنها لا تدخل في الحرمة لهذا الاختلاف . هذه هي أهم فكرة يدور حولها بحث الكاتب كله ، وهي عند التحقيق أو هن من بيت العنكبوت . أما دعواه بأن ربا الجاهلية كان فحسب زيادة طارئة فهذا خطأ باعتراف

المفسرين والمؤرخين وغيرهم من علماء الإسلام ، والكاتب بنفسه قد سجل ذلك مما نقله عن ابن حجر وعن الرازي ، فالصورة الثانية وهي الزيادة الأصلية كانت قائمة وسائدة حتى أن الجصاص في « أحكام القرآن » ذهب إلى أنه لم يكن موجوداً سواها .

هذه هي الأسباب الخمسة التي ذهب الكاتب إلى أنها كانت وراء تحريم الربا في القرآن وقد رأينا أنها كلها تنهار واحداً تلو الآخر ، ثم إنه ما كان أحرى بالكاتب وهو يتصدى لهذا الموضوع أن يرجع إلى مراجع التفسير والفقه وأصول الفقه والحديث ليتأكد على الأقل من معنى السبب وعلاقته بالحكم الشرعي .

خلاصة القول هنا أن الكاتب قد انطلق من منطلق خاطيء هو اعتباره الربا هو فقط الزيادة الطارئة بعد حلول أجل الدين وأن المدين هو دائماً محتاج للصدقة مظلوم مستغل ، وكل ذلك غير صحيح وبفرض صحة بعضه فلا أثر له في الحكم ، وهب أن المدين غني جداً هل يجوز إقراضه بفائدة ؟

انتقل الكاتب بعد ذلك إلى بيان مفهوم الربا في السنة الشريفة ، وجاء كلامه عنها وفيها قاصراً إلى غاية الغاية . ولا أدري تفسيراً لذلك على وجه التحديد ، وهل هو عدم الدراية الكافية بالسنة ؟ أم هو موقف متعمد حيث أن المزيد من الدراسة والبحث يجلب على الكاتب مالا يود الوصول إليه ؟ يبدأ الكاتب بقوله لم يرد تعيين الأموال الربوية في القرآن الكريم وإنما ورد تعيينها في السنة . ومبدئياً فإذا كان قد ورد تعيينها في الحديث فما الذي يبقى للكاتب أو لغيره ؟ هل نحذف بعض هذه الأموال ؟ وهل ما لدينا من أموال مغاير لتلك الأموال المعينة في الحديث ؟

ىضاف إلى ذلك أن كلامه غير مسلم به على علاته فإن الحديث الشرف الذى حدد أموالاً معينة قد حددها على ورود ربا البع فىها كما صرحت بعض روايات الحديث ، ولذا فقد اشتر على ألسنة الفقهاء أن هناك ربا ببوع وهناك ربا ديون ، وإذا كان ربا الببوع بنوعه إنما ىرد فى أموال معينة فإن ربا الديون ومنه ربا القروض ىرد فى كل مال سواء كان من تلك الأموال التى وردت فى الحديث أو من غيرها . وفى ذلك ىقول ابن رشد : « واتفق العلماء على أن الربا ىوجد فى شئین ؛ فى البع وفىما تقرر فى الذمة من ببع أو سلف أو غير ذلك »<sup>(١)</sup> وقال ابن حزم : « والربا لا ىجوز - أى لا ىقع - فى البع والسلم إلا فى ستة أشياء فقط ... وهو فى القرض فى كل شىء »<sup>(٢)</sup> . وقال الجصاص : « والربا الذى كانت العرب تعرفه وتفعله إنما كان قرض الدراهم والدنانير إلى أجل بزيادة على مقدار ما استقرض على ما ىتراضون به »<sup>(٣)</sup> وقال الرازى : « أما ربا النسئة فهو الأمر الذى كان مشهوراً متعارفاً فى الجاهلية ، وذلك أنهم كانوا ىدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدراً معيناً وىكون رأس المال باقياً ثم إذا حل الدين طالبوا المديون برأس المال فإن تعذر عليه الأداء زادوا فى الحق وفى الأجل »<sup>(٤)</sup> وقال القرطبى : « وأجمع المسلمون نقلاً عن نبهم ﷺ على أن اشتراط الزيادة فى السلف رباً ولو كان قبضة من علف كما قال ابن مسعود أو حبة واحدة »<sup>(٥)</sup> .

(١) بداية المآهد ١٤٠/٢ دار الفكر .

(٢) المآلى ٥٠٣/٩ مكتبة الجمهورية .

(٣) أحكام القرآن ٤٦٤/١ دار الكتاب العربى .

(٤) التفسىر الكبىر ٨٥/٧ دار الكتب العلمفة .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٤١/٣ دار الكتاب العربى .

أعتقد أنه من الواضح البين أن هناك ربا ديون أو قروض وهناك ربا بيوع ، وأن الأول لا يختص بمال دون مال ، ونحب أن نذكر أختانا الكاتب هنا بتساؤله الذي صَدَّر به بحثه بتعجب وإنكار لم حرمت الفائدة على القرض في نظر الفقهاء ؟ كما أحب أن أذكره بنص عبارة الرازي وعبرة الجصاص حتى يراجع نفسه في ادعائه بأن ربا الجاهلية كان فقط زيادة طارئة ولم يكن هناك تراضٍ بين الطرفين ، وكل ذلك مغاير للمعاملة المصرفية فهي زيادة أصلية ونتجت عن تراضٍ بين الطرفين .

هذا هو كل ما ذكره عن الربا في السنة الشريفة ثم سرعان ما ركز على وجود تيارين متعارضين في أمر الربا حتى في الصدر الإسلامي الأول مبينا أنه كان هناك المتشددون فيه وهناك المتلطفون معه ثم ينقل كلمة منسوبة إلى سيدنا عمر رضي الله عنه دون أن يجري حولها أية دراسة من حيث التوثيق والمضمون ، وما إذا كانت قد وردت فعلا عن سيدنا عمر وأقوال الثقة من العلماء فيها ، بل إنه لم يشر مجرد إشارة إلى مصادره في ذلك<sup>(١)</sup> ، وقد سبق أن علقنا على تلك المسألة وغيرها في صدر الورقة . ثم يقول الكاتب : « إن هناك تياراً يتلطف في الربا ويحصره في ربا الجاهلية الذي نزل فيه القرآن لكن ما لبث هذا التيار أن جرفه التيار المعارض » ونحب أن نقول للأخ الكاتب إن المسألة لا تدخل في باب العواطف والمشاعر حتى يكون فيها تلطف وقسوة وتشدد بل هي

(١) يقال إن سيدنا عمر قال إن آخر ما نزل من القرآن آيات الربا « في البقرة » وأن الرسول ﷺ قبض ولم يفسرها لنا فدعوا الربا والريبة . ولكلام العلماء في هذه المقولة وتضعيفهم لها انظر سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٢٢٧٦ . وتهذيب التهذيب لابن حجر مادة ( سعيد ) والمصنف لعبد الرزاق ج ١٠ ص ٣٠١ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٢٥ . وفي فهم عمر للربا بكافة جوانبه خاصة ربا الفضل وتشدده فيه انظر شرح السنة للبعوي ج ٨ ص ٦١ ، والمتقى شرح الموطأ ج ٢ ص ٦٣٦ .

أحكام شرعية وأمانة الإلتزام الكامل بها ، كما أنها ليست معركة ولا حرباً حتى يجرف تيار تياراً إنما هو الإقناع والاقناع . ثم انتقل الكاتب بعد ذلك سريعاً إلى القول بوجود ثلاثة اتجاهات متدرجة في التضييق من منطقة الربا هي :

١ - أقلها تضييقاً لنطاق الربا هو ما ذهب إليه ابن رشد وابن القيم من التفرقة بين الربا الجلي ربا النسئة والربا الخفي ربا الفضل . وقبل أن نناقش الكاتب في مقولته هذه نناقشه أولاً في نسبة هذه المقولة إلى ابن رشد ، وحتى يكون النقاش أكثر فعالية نضع نص عبارة ابن رشد والتي نقلها الكاتب في ورقته . يقول ابن رشد : « واتفق العلماء على أن الربا يوجد في شيئين : في البيع وفيما تقرر في الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك فأما الذي تقرر في الذمة فهو صنفان ؟ صنف متفق عليه وهو ربا الجاهلية ، والثاني ضع وتعجل وهو مختلف فيه »<sup>(١)</sup> .

وسؤالنا للأخ الكاتب هو : في أي فقرة من تلك العبارة فرق فيها ابن رشد بين ربا الفضل وربا النسئة ؟ وأين هو الجلي والخفي في كلام ابن رشد ؟ ربما يكون الأخ الكاتب قد ظن أن قوله ابن رشد « والثاني هو ضع وتعجل » يقصد بها ربا الفضل ، وهذا بالطبع لا يحتاج إلى مناقشة هنا وبيان بل يحتاج من الكاتب الرجوع إلى كتب الفقه للتعرف على مضمون تلك الجملة « ضع وتعجل » وموقف العلماء منها ولعل القارئ يلاحظ أن ابن رشد ينقل اتفاق العلماء على ربا البيوع دون تفصيل أما الذي فصل فيه فهو ربا الديون .

(١) ابن رشد « بداية المجتهد » ج ٢ ص ١٤٠ .

ثم أخذ الكاتب بعد ذلك يتحدث عن ابن القيم ورأيه ، ومبدئياً فإن ابن القيم واحد من آلاف العلماء يؤخذ منه ويرد ، ولا يعتبر رأيه حجة إلا باستناده إلى القواعد والمبادئ الإسلامية وكيف يؤخذ كلامه هنا على علته في ضوء الحديث الشريف الذي قاله لمن اشترى تمرّاً بتمر حلالاً متفاضلاً : «أوه عين الربا» ومن الواضح أن الحلول هنا بين جلّيّ وليس فيه شبهة ولا ذريعة للتأجيل ، ومع ذلك بين المصطفى ﷺ «أنه عين الربا» ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ابن القيم رحمه الله قد حاول أن يجد تفسيراً لحرمة ربا الفضل بالمقارنة بربا النسيئة فقال إنه حُرّم لأنه قد يفضي إلى ربا النسيئة<sup>(١)</sup> ، وهب أن هذا تفسير مقبول هل يؤدي ذلك إلى اختلاف في الحرمة ؟ لا ، وهذا ما نص عليه ابن القيم ، يضاف إلى ذلك وربما تكون أهم نقطة من حيث موضوعنا وهي : ما علاقة هذا بموضوع الورقة التي قدمها الكاتب ؟ وهب أن في ربا الفضل من حيث نطاقه كلاماً وكلاماً - مع أن الجميع متفق على أن هناك ربا فضل وأنه محرم في الأصناف الستة بنص الحديث ، ولا اجتهد في ذلك ، لكن ما علاقة هذا بالمعاملة المصرفية الحالية !!! فهل هي من باب ربا الفضل أم من باب ربا الدين ؟ العجيب أن الكاتب في بعض عبارته يشير إلى أنها من ربا الفضل بينما الزيادة الطارئة هو فقط من ربا الدين استناداً إلى كلام عزاه للشيخ رشيد رضا لكن ذلك مرفوض منه ومن المرحوم الشيخ رشيد إن كان قد قال ذلك . فأين البيع هنا حتى يكون ربا فضل ؛ وما هو الفرق بين حقيقة وطبيعة

(١) للرجوع إلى نص كلام ابن القيم انظر اعلام الموقعين ج ٢ ص ١٥٤ وما بعدها .



الزيادتين ؛ الأصلية والطارئة ؟ لا فرق ولا خلاف اللهم إلا في زعم الكاتب فقط فقد زعم أن الزيادة الطارئة هي في نظير التأجيل ليس إلا فهي نسيئة أما الزيادة الأصلية فليست كذلك والسؤال هو إذا لم تكن نظير التأجيل أو على الأقل لم يكن التأجيل عنصراً بارزاً فيها ففي نظير أي شيء تكون ؟ وهل نسي الكاتب أنه في الكثير الغالب من عباراته يسلم بأننا في مجال القرض بفائدة ؟ وبعد ذلك يخلص الكاتب ما ترتبه التفرقة بين ربا النسيئة وربا الفضل من نتائج أهمها أن الحرمة في ربا النسيئة أشد من الحرمة في ربا الفضل ، ومن ثم لا يجوز ربا النسيئة إلا عند الضرورة بينما يجوز ربا الفضل عند الحاجة وذلك عندما لا يمكن اتخاذه ذريعة لربا النسيئة فينتفي سبب التحريم . سبحان الله ، من الذي له سلطة المفاضلة بين المحرمات وعمل سلم لها ؟ ومن الذي له سلطة إباحة المحرم وتحديد الضرورة وتحديد الحاجة ؟ وبفرض التسليم بذلك فإن الكاتب يناقض نفسه ويناقض كلام ابن القيم الذي اعتمد عليه ، فهو يقول عند الحاجة يباح ربا الفضل عند مالا يمكن أن يتخذ ذريعة لربا النسيئة ، فإذا ما جئنا لنطبق ذلك على المعاملة المصرفية «الإيداع» وبفرض أنها من باب ربا الفضل ، ألم تؤد هذه المعاملة إلى ربا النسيئة ؟ وأليس هناك تأجيل صريح واضح ؟ ياأخي الكريم ما قاله ابن القيم هو أن ٥ مقابل ٦ حالاً حُرِّمَ حتى لا يكون الحلول فيه ظاهرياً فقط والحقيقة هو التأجيل أي تأجيل الستة ، وما يحدث في المعاملة المصرفية أن المودع لا يأخذ مثل ماله مع إضافة الفائدة حالاً بل مؤجلاً ، وهذا أمر بدهي : أليس هذا هو النسيئة بعينه ؟ وهو الذي خشي ابن القيم من الوصول إليه خفية فإذا بنا نصل إليه

مباشرة وعملانية و هذا عن الاتجاه الأول كما عرضه الكاتب فهل فيه ما يؤيد وجهة نظره من قريب أو بعيد ؟

٢ - الاتجاه الثاني : هو الذي يميز بين ربا القرآن و ربا السنة . وقد

وصف ربا القرآن بالربا الجلي و ربا السنة بالربا الخفي ، وقد بين أن هذا الاتجاه يقسم الربا ثلاثة أنواع هي :

أ - ربا الجاهلية : وهو الربا الذي نزل فيه القرآن الكريم وحقيقته كما ذكر الكاتب أن يقول الدائن للمدين عند حلول الأجل إما أن تقضي وإما أن تري .

ب - ربا النسيئة الوارد في الحديث الشريف . وقد قال فيه الكاتب إنه أوسع كثيرا في مداه من ربا الجاهلية ، بل ويختلف عنه اختلافاً بيناً في كثير من الصور .

ج - ربا الفضل الوارد في الحديث وهو بيع المكيل أو الموزون بجنسه متفاضلا أو بيع الطعام أو الثمن بجنسه متفاضلا .

هذا كل ما قاله الأخ الكريم عن الاتجاه الثاني . والحقيقة أن الكاتب هنا قد وضع نفسه في موضع لا يحسد عليه . فهل ما ذكره هنا يعتبر اتجاهاً ذهب إليه بعض العلماء ؟ أم أنه تفصيل من العلماء كلهم لصور وأنواع الربا ؟ وهل هناك فقيه واحد لا يقول بتلك الأنواع للربا ؟ إنها عملية تفصيل وتميز بين الأنواع المختلفة للربا وليس لهذا التفصيل أي مدخل من قريب أو بعيد في الحل والحرمة فكلها محرمة . فكيف يقال عن ذلك إن هذا هو اتجاه من الاتجاهات التي تضيق من نطاق الربا ، فأين هو التضيق والتوسيع فيما ذكره من هذا الاتجاه ؟ وبالطبع فإن كلامه عن النوع الأول هو غير صحيح وسبق أن فندناه أما النوع الثاني فتارة

يقول عنه هو أوسع كثيراً من ربا الجاهلية وتارة يقول إنه يختلف عنه اختلافاً بينا . ولا يخفى ما في ذلك من التضارب فالتباين غير العموم والشمول . ثم إن قوله عن الثاني هو أوسع بكثير عن الأول غير مسلم به فهذا في بيع وهذا في دين أو قرض ، وهذا أصل بذاته وذاك أصل بذاته . ومع ذلك فالكل حرم بنصوص إسلامية لا فرق بين هذا وذاك .

ونحب أن نعلق بكلمة أخيرة بمناسبة تركيز الكاتب على وصف بعض الأنواع بالجلي وبعضها بالخفي والذي نحب أن يكون واضحاً وجلياً في ذهن القارئ إن مقصود من قال بذلك من العلماء لا يحمل على الإطلاق تفرقة في الحرمة أو في درجتها فالربا الخفي لا يقل حرمة عن الربا الجلي ، وليس كل خفي أقل ضرراً وخطورة من الجلي .

٣ - الاتجاه الثالث : يقول عنه الكاتب هو الذي لا يحرم إلا ربا الجاهلية الوارد في القرآن الكريم وحده ويقول إنه على رأس هذا الاتجاه ابن عباس ويستدل بحديث « لا ربا إلا في النسيئة » فأصحاب هذا الاتجاه لا يحرمون ربا الفضل بل فقط ربا النسيئة . ونقاشنا للكاتب يدور حول تلك النقاط . فمن جهة ، هذا - إن صدق - فهم لبعض العلماء يعارضه فهم الغالبية . مع ملاحظة أن الكاتب في صدر حديثه يقول عن هذا التيار إن التيار المتشدد قد جرفه ، بمعنى أنه لم يبق هناك إلا تيار واحد ، ثم يعود فيقول إن ابن عباس ظل على موقفه هذا حتى الوفاة . وهنا مفارقة ، والعجيب أن الكاتب يرجع في قوله هذا عن ابن عباس إلى غير مرجع فهو يرجع إلى مجلة «المسلمون» وهل تلك المجلة - مع

احترامنا لها - تعد مصدراً لمثل تلك المعلومة الخطيرة ؟ كنا نتوقع من الكاتب أن يتحقق لنا من ذلك وينقل لنا بأمانة ودقة ما قاله العلماء الثقة في الحديث المذكور وفي موقف ابن عباس ، لكن الكاتب لم يفعل ذلك ولا شيئاً منه ، وفي الغالب خشية أن يوصله ذلك إلى غير ما يريد الوصول إليه . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فهب جدلاً إن ما قاله هنا صحيح فما وجه تدعيم ذلك لوجهة نظر الكاتب ؟ ليس له وجه ولو خافتاً ، فهذا في مجال آخر ونحن في مجال آخر هناك التفاضل يبدأ بيد وهو ما عبر عنه السبكي بـ «النقد» وهنا التأخير والتأجيل ، فأين هذا من ذاك ؟ ومن جهة أخرى فإن مما يدلنا على أن نسبة هذا الكلام لابن عباس وبقائه عليه فيها الكثير من النظر إنه من غير المتصور أن يبيع شخص ذهباً بذهب من نفس النوع والجودة حالاً متفاضلاً ، هذا غير متصور ، والمتصور إحدى اثنتين ؛ إما أن أحدهما ردىء أو أن أحدهما مؤجلاً حتى يكون للتفاضل وجه يتصور من خلاله ، أما التأجيل فلا خلاف بين ابن عباس أو غيره في حرمة ، وأما الرداءة والجودة فهي الصورة الوحيدة التي يمكن تصورهما فيما لو ثبت ذلك عن ابن عباس . وعندئذ فهي خارجة عن مجالنا لأنها حالة من جهة ومغايرة صفة من جهة أخرى . (١) .

(١) إن كل من تكلم من ثقات العلماء في هذه المسألة أكد على رجوع ابن عباس عن قوله . انظر في ذلك : نيل الأوطار ج ٥ ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، شرح مسلم للنووي ج ١١ ص ٢٤ ، ٢٥ ، شرح السنة للبغوي ، المطالب العالية لابن حجر . وقد قال القرطبي وابن عبد البر . والسرخسي . إنه لا قول لأحد مع رسول الله ﷺ . والأمر سيان/ ج ١ ص ٣٩٣ . في رجوع ابن عباس أو عدم رجوعه فإذا ثبتت السنة فلا قول معها لأحد . انظر الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٣٤٨ ، المبسوط ج ٢ ص ١١١ وتكملة المجموع للسبكي ج ١٠ ص ٣٤ .

ثم خالص الكاتب من ذكر تلك الاتجاهات إلى ما أسماه حقيقة لا تحتاج إلى دليل وهي :

ما ملخصه أن الربا المحرم هو الذي نزل فيه القرآن الكريم وهو ربا الجاهلية وخاصيته - كما يقول - هو الزيادة عند حلول الأجل نظير تمديد الأجل ، وهو الربا الذي ذكره رسول الله ﷺ في حجة الوداع قال : « ألا وإن ربا الجاهلية موضوع وأول ربا أضعه ربا عمي العباس بن عبد المطلب » ، أما ربا الفضل فهو محرم أيضا ، لكن تحريم وسائل وما حرم سداً للذريعة يباح للمصلحة الراجحة . ثم أضاف إلى ذلك معلومة أخرى وهي أن الربا المحرم قطعياً هو الذي يتخذ صورة التضعيف . ثم ينقل سببا من أسباب نزول الآية الكريمة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ لَا تَأْكُلُوا رِبَاً ضِعْفاً مِّمَّا ضَعُفَ<sup>(١)</sup> ﴾ مشيراً إلى أن الجاهلية كانوا يضاعفون الدين بمضاعفة الأجل . هذا ملخص للحقيقة التي لا تحتاج إلى دليل . والغريب أن الكاتب ينقل بعض الفقرات ويترك بعضها ، وكنا نود منه طالما أنه تعرض لهذه المسألة أن يعرض لنا أقوال العلماء والمفسرين في معنى هذه الآية وما وراء هذا القيد أضعافاً مضاعفةً ومدى تدخله في الحل والحرمة ، وهل لو كان الربا غير مضاعف كان حلالاً . وهل التضعيف يرجع للدين أم يرجع للربا كما هو واضح من الآية . وهل يخفى على القارئ نوعية الفائدة المصرفية وهل هي بسيطة أم مركبة ؟ وهل يخفى عليه ما هنالك من ديون تضاعفت أضعافاً مضاعفات بفعل الفائدة المصرفية ؟

إن هذا الوصف ما ذكر لتقييد الحرمة به بل هو لشناعة وبشاعة ما يؤول إليه التعامل الربوي من نتائج ، لا لأن ما عدا تلك الصورة

(١) آل عمران : ١٣٠ .

- بفرض حدوثها - غير محرم أو أقل حرمة ، إن القطرة من الخمر لا تقل في حرمتها عن الدُّن منها . والأمثلة في ذلك كثيرة لا تحتاج إلى بيان .

ولا أدري ماذا وراء قول الكاتب في حقيقته هذه « وهو الربا الذي ذكره الرسول ﷺ في حجة الوداع » وهل يفهم من ذلك أن هذا هو الحرام وما عداه من صور الربا فهي غير ذلك ؟ وهل يعني وضع ربا الجاهلية أن ربا غير الجاهلية غير موضوع !!!

مع أنني لست من المختصين في الحديث ولا في أصول الفقه إلا أنه في حدود فهمي للحديث الشريف - وأرجو أن يصحح لي هذا الفهم أهل الاختصاص - أن آيات الربا نزلت متأخرة وإلى نزولها كان هناك آثار باقية من عمليات ربوية تمت في الجاهلية ، فعندما نزلت آيات الربا ثم جاءت حجة الوداع في هذا الحشد الهائل من كل صوب وحذب بين الرسول الكريم أن كل الآثار المترتبة والمتبقية من ربا الجاهلية موضوعة بمعنى أنه لا حق لدائن قبل مدين إلا برأس المال فقط ، ومن باب القدوة والأسوة بدأ بالديون التي لعمه العباس على الغير . ماذا في ذلك ؟ وما علاقته بجرمة بقية أنواع الربا التي بينتها السنة ، وبالطبع فإنها تلاشت في المجتمع الإسلامي ولم يعد لها بقاء أو أثر حتى يوضع ، بل عولجت معالجة كاملة قاطعة في حينها . أما ربا الجاهلية فربما كان يظن أنه طالما تم ذلك في الجاهلية فيكون من حق الدائنين الحصول عليها كاملة فيين الرسول ﷺ أن ربا الجاهلية موضوع .

وفي فقرته الثالثة تناول الكاتب ما أسماه بموقف أهل العلم وكبار رجال الفتوى في الإسلام من المصارف . ومن استعراضه غير المدون في ورقته لجمل كلامهم تبين له أن :

- ١ - أن الربا محرم تحريماً قطعياً لا شك فيه .
- ٢ - أن الربا المجمع على تحريمه بلا شك هو ربا النسيئة الذي كان في الجاهلية ، أم ربا الفضل فقد حرم سداً للذريعة ، وما كان كذلك فيجوز للمصلحة .
- ٣ - أن الحكمة في تحريم الربا هي إزالة الظلم بنص القرآن الكريم وعدم استغلال الغني حاجة الفقير وبعد أن يستعرض بعض كلام للشيخ رشيد رضا يضيف قائلاً : « إن المصارف هي مؤسسات تجارية حديثة لم تكن معروفة في عهد نزول أحكام الربا في الشريعة الإسلامية ، ولذلك تخضع المصارف لأحكام الشريعة على طريق القياس فإذا كان الشبه كاملاً من غير أي فرق بينهما وبين ما قد حرّمته الشريعة من الربا القطعي فهي محرمة أيضاً قطعاً أما إذا اختلفت المصارف عن الربا القطعي ولو في بعض الوجوه فليست محرمة تحريماً قطعياً . وإنما يجب النظر فيها على أساس مصالح الناس في معاشهم فإن كان معاشهم لا يتم إلا بها فهي جائزة من غير ريب .. الخ » .

ولا ندري ما هو سر تركيز الكاتب وترديده لعبارة محرم تحريماً قطعياً لا شك فيه . وهل هناك محرم غير قطعي ؟ وهل هناك شك في أي تحريم ثبت كونه حراماً ؟ ونحن نتفق معه في أن من جوانب حكمة تحريم الربا إزالة الظلم ، لكن ما هو هذا الظلم ؟ وهل هو ظلم طرف لطرف في العملية ؟ وما هو الطرف الظالم والطرف المظلوم ؟ أم أن كلا منهما ظالم ومظلوم ؟ أم أنهما معاً ظالمان لغيرهما من شتى أفراد المجتمع الحاضرين والمستقبلين ؟ وماذا عن تردّده وإصراره على قوله أهل العلم وكبار رجال الفتوى ؟ وهل من تحدث عنهم هم كبار رجال الفتوى ؟ أم أنهم نفر من رجال الفتوى ؟ يعارض رأيهم جمهور إن لم يكن سائر من عداهم .

وفي فقرته الرابعة يتناول الكاتب طبيعة أعمال المصارف . ويقول :  
إنه بعد دراسة مفهوم الربا في القرآن والسنة وموقف أهل العلم من  
المصارف ندرس طبيعة أعمال المصارف لنرى هل تقع ضمن الأعمال  
الربوية التي ورد تحريمها في القرآن تحريماً قطعياً لا شك فيه أم أنها تختلف  
عنها تمام الاختلاف وبالتالي ينظر إليها ضمن حدود القواعد العامة  
للشريعة ، وبالتالي عدم الحجر على العباد فيما لا بد منه ويخلص إلى هذه  
النتيجة : إن طبيعة أعمال المصارف تختلف عن الربا المحرم في القرآن على  
النحو التالي :

أولاً : لأن الدائن في المعاملات المصرفية هو دائماً من المالكين لرأس المال  
غير أنه يملك سيولة صغيرة لا يستطيع استثماره أما المدين فهو دائماً من  
كبار المالكين لرأس المال غير أنه لا يملك أية سيولة لتسيير أعماله  
الكبرى ، أي أن الذي يحتاج للآخر في تلك المعاملة هم دائماً الأغنياء  
الكبار الذين يمدون أيديهم لوفر المالكين الصغار دون العكس ، ويترتب  
على ذلك أن هؤلاء المدينين لا تحل لهم الصدقة فيما لو طلبنا إلى هؤلاء  
أن يتوبوا ويتصدقوا برؤوس أموالهم على المدينين الأغنياء ، عملاً بقوله  
تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> وهذا هو أول ما يميز أعمال  
المصارف عن الربا المحرم في القرآن الكريم حيث إن المدين يحتاج للصدقة  
عكس المدين في المعاملات المصرفية . هذا ما قاله الأخ الكاتب تعمدت  
نقله نقلاً شبه حرفي حتى تكون مناقشته حضورياً .

واعتقد أن ما يريد أن يقوله الكاتب في هذه الفقرة من الوضوح  
بحيث لا يحتاج إلى توضيح لكن ترد عليه الأمور التالية (١) دائماً ما  
يركز على أنه في تلك المعاملة الدائن دائماً أقل غنى من المدين ، لكن

(١) سورة البقرة . آية (٢٨٠) .



كون ذلك دائماً فهذا غير صحيح خاصة إذا ما علمنا حقيقة المصارف وأنها في غالبيتها شركات مساهمة قد لا تكون ملكية الفرد فيها ذات شأن ، بالإضافة إلى أن هناك من أصحاب الإيداعات من هم من أصحاب الملايين بل والبلايين . (٢) حسناً أن صرح الكاتب بأن العلاقة المصرفية هي علاقة دائنية ومديونية أي أننا في مجال «الدين» وحيث إن الدين إما من بيع أو إجارة أو قرض الخ وحيث إن المصرف لم يشتر ولم يستأجر شيئاً من الدائن فيبقى أن يكون مصدر الدين هو القرض ، وعلى أية حال فنحن في مجال الدين ، وقد أجمع العلماء على أن الزيادة المشترطة في عقد الدين هي من الربا القطعي التحريم «بتعبير الكاتب» لأنها صورة من صور ربا الجاهلية . (٣) علينا أن نلاحظ أن المدين إذا أعسر فقد صار مركزه المالي سيئاً جداً بحيث لم يعد يستطيع سداد ما عليه بغض النظر عما كان عليه في الماضي ، وفي تلك الحالة تجوز عليه الصدقة من الدائن أو غيره ، وهب أن مصرفاً قد أفلس وهب أن أعماله مشروعة فما المانع في تلك الحالة من التصديق على مالكيه . (٤) يضاف إلى ذلك أنه كما هو معروف في العقود فإن لكل عقد أركانه وطالما استوفى العقد تلك الأركان دخل في نطاق العنوان المتعارف عليه ، فهناك دائن وهناك مدين وهناك دين إذن عقد الدين استكمل مقدماته ، ولا أثر بعد ذلك فيما لو كان الدائن أغنى أو أقل غنى من المدين وهكذا نصل إلى أنه ليس كل مدين محتاجاً للصدقة ، وكل مدين معسر يحتاج إلى ذلك ؛ مصرفاً كان أو غيره .

ثانياً : لأن الدائن في المعاملة المصرفية لا يختص وحده بالمنفعة دون المدين عكس ما حذر منه القرآن الكريم ، كما أنه لا يستغل محتاجاً للصدقة بل يشترك مع الأغنياء في المنفعة بموجب عقد رضائي تجاري لا استغلال فيه.

ومبدئياً نقول إن هذا الكلام كله بفرض التسليم بصحته لا أثر له في الحكم على الإطلاق بل المعول عليه هو وقوع زيادة مشترطة منصوص عليها في دين . وهذا قائم وموجود هنا ثم إن عملية التراضي هي الأخرى لا أثر لها في حل أو حرمة ، فكم من عقد تم بتراضي طرفيه ولكنه حرام ومحظور وفاسد وباطل مثل الكثير من البيوع وغيرها . وكون المنفعة مشتركة هي الأخرى لا أثر لها فكم من عقود نجد منفعتها مشتركة لكنها محرمة مثل الزنا والكثير من البيوع والإيجارات الخ كما أن قوله لا استغلال فيه غير مسلم به فالاستغلال قائم وموجود حتى ولو كان من قبل المدين . إن عملية الظلم مرفوضة من دائن أو مدين ، من غني لفقر أو من فقير لغني . ولقد اعترف الخبراء باستغلالية المصرف لكل من الطرفين ؛ المودع «الدائن» والمقرض «المدين» . ووصف الكاتب العقد بكونه تجارياً قاصداً بذلك أننا في عمليات بيع وتجارة وليس في عمليات إقراض واقتراض كما هو الحال في الربا في القرآن الكريم . لكن يُردُّ عليه بأنه بنفسه اعترف أكثر من مرة بأننا هنا أمام دين ودائن ومدين بل لقد صرح أكثر من مرة بالقرض ، يضاف إلى ذلك أن كون المصرف أو حتى الطرفين قد حولا القرض إلى صورة تجارة ، وهذا هو الواقع فنحن نعلم أن المصرف يعرّف بأنه تاجر ائتمان أي أن يتاجر في عمليات الإقراض والاقتراض وبالطبع فإن عملية التجارة هذه لا تخرج الأمر عن طابعه وطبيعته وهو «القرض» وعلمنا أن ندرك أن ربا الجاهلية في الكثير من صورته كان لأغراض تجارية .

ثالثاً : كرّر الكاتب هنا ما قاله في «ثانياً» ومن ثم فلن نعيد الرد عليه اللهم إلا تركيزه على قصد الاتجار هنا وليس القرض لحاجة وأن ذلك من قسم البيع . ونقول للأخ الكريم طالما أنه يصبر على ترديد ذلك وكأنه

عنصر جديد ومؤثر في العملية . من تعنى بمن يقصد الاتجار من طرفي العقد إن كان المدين فهذا لا أثر له . ومن الذي قال إن القرض كان في الجاهلية أو في صدر الإسلام أو في أي عصر أو في عصرنا هذا إنما يكون بقصد الاستهلاك فحسب من قبل المدين أو المقترض ؟ وإن كان الكامن لذلك هو الدائن «المقرض» بأن يستخدم إقراضه أو دائنيته لغيره لإدراج العوائد والفوائد متخذاً من ذلك نشاطاً تجارياً فيقول الإسلام له إن ذلك منك حرام مهما كانت نوعية المقترض أو المدين وإذا أردت توظيف مالك توظيفاً اقتصادياً فالباب أمامك مفتوح على مصراعيه للولوج منه أما أن تترك الباب المشروع لتوظيف الأموال ؛ شركة ، مضاربة ، الخ بقوانينها وضوابطها ثم تلج من باب القرض ذي الطبيعة الخاصة والقانون المميز مستخدماً له استخدام مجال التوظيف الاقتصادي فهذا هو الحرام بعينه . وهكذا فإن قصد الاتجار لا يحيل الحرام حلالاً طالما نستخدم نفس الأدوات التي لا يجوز أن نستخدم في الاتجار ، وإلا فما أيسر أن تقتصر التجارة في أعمال كثيرة محظورة فهل يحيلها هذا القصد المجرد إلى حلال مباح ؟؟ إننا نرى اليوم عشرات الأعمال المحظورة والمحرمة أصبحت محلاً للتجارة بل وللصناعة - وكلاهما نشاط اقتصادي مشروع - مثل التجارة في الفوائد الدائنة والمدينة «الأعمال المصرفية» ، الزنا وأعمال العهر ، المخدرات ، الملاهي والقمار .. الخ وادعاء الكاتب بعدم وجود ضرر في تلك المعاملة غير صحيح ، فماذا عن المجتمع وماذا عن المديونية التي تجثم على صدر العديد من الدول الإسلامية ومعظمها مصدره الاقتراض بفائدة ، وماذا عن الآثار الضارة للفائدة على الإنتاج وهيكله ومستواه والتوزيع والعمالة والاستقرار الاقتصادي مما هو مدون في أمهات كتب الاقتصاد الوضعي ؟؟ أليست هذه كلها أضرارا !!!

رابعاً : في هذه الفقرة أضاف بعداً جديداً هو الشعور بالأمان والاطمئنان في المعاملة المصرفية لكل من الدائن والمدين لكن ذلك مفتقر في الربا الذي حذر منه القرآن الكريم حيث لا ضمان لأموال المرايين لدى العاجزين عن الوفاء .

سبحان الله !! وهل يتباكى الكاتب على أحوال المرايين وسوء أوضاعهم ، وكأنه يطالب لهم بأمان أكبر . وهل نسي الضمانات المأخوذة هنا وهناك ؟ وهل أمان المصرف على أمواله ميزة تميزه عن المراي القديم ومن ثم تجعل عمله حلالاً ؟ ثم ما هذا الخلط ؟ الكاتب تكاد تقوم ورقته كلها على موضوع «الإيداع» وحديثه هنا لا يتصور انصرافه إلا إلى إقراض البنك للعملاء فأين الأمان الذي نتحدث عنه للبنك ؟ أم أنه يتحدث عن ضمان وحماية مال صغار المالكين «الدائنين للبنك» بينما لم يكن ذلك موجوداً في الدائن المراي في الماضي ؟ ما هذا ؟

خامساً : في هذه الفقرة يكرر ما سبق قوله في أن الزيادة في الأعمال المصرفية إنما تشترط في أصل عقد الدين لأغراض تجارية من مدينين أغنياء من رجال الأعمال وليست طارئة عند حلول الأجل مع المدين المحتاج للصدقة وذلك ما يجعلها في الأصل ذات صفة تجارية في المعاملات المصرفية أي في مقابل منافع متبادلة ، وهذه الزيادة تختلف تماماً عن الزيادة التي أشار إليها القرآن الكريم . والتي اعتبرها محرمة لأنها لا تشترط إلا على رجل محتاج للصدقة ومبدأ حلول أجل الدين وعجز المدين عن الوفاء « هذه عبارة كررت كثيراً ورددنا عليها في أكثر من مكان ، ومضمونها في النهاية خاطيء ولا يعتبر تمييزاً بين الربا المحرم وبين تلك الأعمال من قريب أو بعيد .

سادساً : ذكر الكاتب في هذه الفقرة عبارة غريبة عجيبة نقلها بنصها

لتكون شاهداً حاضراً أمام عين القارىء . يقول الأخ الكاتب : « الفائدة جزء من ربح المضاربة ، فنحن نعرف أن البنك يقدم قرضين ؟ قرض استهلاكي وقرض انتاجي . وقرض الإنتاج ما هو إلا أخذ مبلغ من المال من البنك للاستثمار والتماء عن طريق النشاط التجاري أو الصناعي أو كليهما معاً ، ويلتقي هذا التصرف مع نظير له في المعاملات الإسلامية أقره الرسول ﷺ ويعرف باسم المضاربة أو القراض ، وقوامه المال من شخص والعمل لاستثمار هذا المال من شخص آخر بجزء مسمى على جهة الشيوخ من الربح ، وبناء عليه فالفائدة التي تؤخذ على القرض الإنتاجي يمكن احتسابها جزءاً من ربح المضاربة المشروعة » ثم أخذ في تعريف المضاربة وبيان حكمها ورأي بعض العلماء المناصرين فيها .

نلاحظ أن حديث الكاتب ينصرف أساساً بل كلية إلى مديونية البنك وليس إلى دائئيه لكنه هنا يتحدث عن دائئية البنك وهذا خلط واضح ، ويدعى أن الفائدة جزء من ربح المضاربة . أية مضاربة ؟ وأية فائدة ؟ لا نجد إجابة . ثم يقول الأخ الكاتب بجرأة غريبة إن ما يقدمه البنك من قروض إنتاجية نظير ما هو معروف بالمضاربة ، ويخلص من ذلك إلى إمكانية احتساب الفائدة على القرض الإنتاجي جزءاً من ربح المضاربة المشروعة . إذن من المؤكد أنه الآن بصدد الحديث عن الفائدة الدائنة التي هي للبنك على ما يقدمه من قروض .

يضاف إلى ذلك أن الكاتب يصرح بإباحتها على أساس أنها نظير شيء جائز ومعروف في الإسلام . ومن يمعن النظر في كلام الكاتب يجده يناقض بعضه بعضاً ، فطوال ما مضى من حديث له كان يبينه على أساس أن المعاملة المصرفية مغايرة للربا حيث المدين فيها وهو البنك أغنى بكثير من الدائنين عكس ما هو كائن في الربا . لكن ما نراه الآن يقلب الكلام

رأساً على عقب فهذا هو المصرف أصبح دائناً والمقترضون أقل غنى منه بكثير طبقاً لكلام الكاتب أي أنه في تلك الحالة ينطبق عليه تماماً ما يتصوره الكاتب في ربا الجاهلية فكيف جَوَزَ تلك المعاملة ؟ ونلاحظ أيضاً أنه يعترف صراحة هنا بكونها عملية قرض ، والمتفق عليه أن أي زيادة مشروطة في القرض ربا . ثم إنه يمتلك من الجرأة ما يجعله يقول إن القرض نظير المضاربة وما دامت جائزة فيجوز نظيرها . من الذي قال إن القرض نظير المضاربة ؟ وفي تناوله للمضاربة بحيث يؤكد على هذا التشابه والتناظر كما يقول ذكر آراء بعض المعاصرين الذين يرى الكاتب رأيهم . ونلاحظ أن من تكلم في المضاربة من المعاصرين من أمثال الشيخ خلاف رحمه الله إنما ناقش مسألة اشتراط كون الربح نسبة وليس مبلغاً محدداً وذهب إلى أن هذا الشرط لا يجب التقيد به لأنه من كلام الفقهاء وليس من القرآن ولا من السنة . ونحن هنا لا نناقش الشيخ خلاف فيما ذهب إليه لسبب بسيط هو أن مجال حديثه غير مجالنا فنحن نتكلم عن معاملة مصرفية اعترف الكاتب بأنها قرض وهو يتكلم عن المضاربة وشتان بين هذا وذاك . وهب أن كلام الشيخ خلاف له وجه - مع عدم التسليم به - فإن ذلك لا يخدم وجهة نظر الكاتب لا من قريب ولا من بعيد ، وذلك لأن القرض عقد ينقل الملكية نقلاً كاملاً للمقترض بتسلمه للقرض فيصبح القرض ملكاً ومالاً للمقترض يتصرف فيه كيف يشاء وهو ملتزم برد مثله للمقرض مهما كانت الظروف (١).

بينما المضاربة عقد شركة لا ينقل ملكية المال بل يظل مملوكاً لصاحبه وكل ما للمضارب فيه هو العمل عليه ولذلك لو تلف أو فقد أو خسر بلا إهمال أو تعد من المضارب فإن ذلك كله يحسب على صاحبه عكس

(١) انظر في ذلك : الكاساني : «بدائع الصنائع» ج ٨ ص ٣٥٩٦ نشر زكريا يوسف .

القرض ، إذن الطبيعة مختلفة والأركان مختلفة والمقاصد مختلفة . يضاف إلى ذلك أن من تكلم من المعاصرين في المضاربة إنما تكلم فحسب في مسألة الربح وليس في مسألة الضمان ونقل الملكية فالكل متفق على بقاء المال على ملك صاحبه .

تبقى لنا كلمة هنا ، لقد نقل الكاتب عن الشيخ خلاف قوله : « واشتراط الفقهاء لصحة العقد ألا يكون لأحدهما من الربح نصيب معين اشتراط لا دليل عليه ، وكما يصح أن يكون بالنسبة يصح أن يكون حظاً معيناً ولا يدخل في ربا الفضل ولا في ربا النسيئة لأنه نوع من المضاربة وهذا الاشتراط مخالف لأقوال الفقهاء ولكنه غير مخالف نصاً في القرآن الكريم أو السنة » والتعليق هنا يقتصر فقط على الجزء الأخير من تلك العبارة . إن كل من له اطلاع على كتب الفقه على اختلاف مذاهبها يجد الإجماع على هذا الشرط «نسبية الربح» إذن هناك إجماع فقهي ليس على مستوى مذهب أو مذهبين بل على مستوى المذاهب الأربعة بل على مستوى الفقه الإسلامي بما فيه من المذهب الظاهري والزيدي والشيوعي .. الخ وإذا كان ذلك كذلك فكيف يقال إن تجديد مقدار معين من الربح يخالف أقوال الفقهاء ولكنه لا يخالف نصاً من قرآن أو سنة ؟ لو صح هذا لوقعنا في مأزق حرج فلو كان القائل بهذا الشرط فقيه أو مذهب أو مذهباً مع مخالفة غيرهما لأمكن مخالفته ، لكن أن يكون القائل هم كل علماء الإسلام على اختلاف مذاهبهم فيخالف هذا القول الإجماعي ثم يقال إنه كلام فقهاء وليس كلام الله ولا كلام الرسول ! وكيف أجمع هؤلاء العلماء على ذلك ؟ وما مستندهم إن لم يكن كتاب الله وسنة رسوله ؟ . إن مثل هذا القول فيه تشكيك رهيب في الفقه الإسلامي بل وفي الشريعة نفسها ! هذه كلمة خطيرة - سامح

الله شيخنا الفاضل فيها - ونحن نجزم بأنها لو صحت عنه فإنه لم يكن على دراية كاملة بمدلولها ومفهومها وما يترتب عليها .

ثم ينقل الكاتب عما أسماه بالأستاذ وفيق القصار كلاماً في فائدة القرض لا يخرج قيد أئمة عما سبق وردده رجال الكنيسة في العصور الوسطى تبريراً للفائدة وما يستمر في ترديده الآن رجال الفكر الغربيون . هذا عن الفقرة الرابعة التي تحدث فيها الكاتب عن طبيعة الأعمال المصرفية ومدى مخالفتها للأعمال الربوية كما ذهب الكاتب ، وبعد تلك المناقشة هل هناك خلاف حقيقي بينهما فعلاً أم أنه خلاف متخيل متوهم؟

**الفقرة الخامسة :** بعد ذلك يذكر الكاتب خلاصة لبحثه لا يزيد فيها عما سبق أن كرره كثيراً وما سبق أن رددنا عليه . ولكننا نحب أن نلفت نظر الأخ الكاتب هنا إلى نقطة صغيرة هي أن الأعمال المصرفية « الإيداع » باتفاق رجال الاقتصاد والقانون في الغرب هي من باب القرض وإن تسمت بوديعة أو بغيرها من التسميات . حتى إن تعريفهم للفائدة ينص صراحة على أنها ثمن استعمال النقود المقرضة . إذن كيف يتضح الخلاف والاختلاف !!! والعجيب أنه يقول ما نصه : « لأنها معاملات جديدة لا تخضع في حكمها للنصوص القطعية التي وردت في القرآن الكريم بشأن حرمة الربا » سبحان الله ! وهل مجرد كونها جديدة يجعلها تختلف عن القديم ، وهل كل جديد يخالف القديم ؟ والأكثر فرعاً قوله طالما هي جديدة فلا تخضع في حكمها للنصوص القطعية القرآنية . وكأن القرآن الكريم إنما جاء للمعاملات القديمة التي كانت في الجاهلية وإبان نزوله فحسب ثم ما يجد من معاملات يبحث له عن مصدر آخر للتعرف على حكمه . مع أنه من المعلوم من الدين بالضرورة أن كلا ما في القرآن والسنة هي نصوص خالدة وليست



تاريخية وتطبق على كل ما حدث وما يحدث وما سوف يحدث إلى قيام الساعة ثم يواصل في خلاصته قائلاً : « إن علينا في ضوء ذلك أن ننظر لها من خلال مصالح العباد وحاجاتهم اقتداء برسول الله ﷺ في إباحته للسلم رغم ما فيه من بيع غير موجود وبيع ما ليس عند البائع وقد أجمع العلماء على أن إباحة السلم كانت لحاجة الناس إليه » لقد نسي الكاتب أن النصوص الإسلامية كفتنا مؤنة النظر هنا الذي يطالب به الأخ فنصت على حرمة الربا والذي من صورته الأساسية الدين بزيادة مشترطة .

والعمل المصرفي من صميمه . والعجيب أن يقول اقتداء برسول الله في إباحته السلم . وكأن رسول الله ﷺ لم يجد نصاً أو وجد نصاً محرماً للسلم ولكن مصالح العباد اقتضت أن ينظر في الأمر فيبيحه . وهل يجهل الكاتب أن الرسول الكريم مشرع في الأول والأخير ؟ وكل ما يقوله هو نصوص شرعية واجبة النفاذ ، وهل هناك نص صريح يفيد حرمة السلم ؟ وبفرض وجود ذلك فهل إذا جاء الرسول الكريم وقال نصاً مغايراً هل يعتبر الحكم الثاني مصدره العمل بالمصلحة أم بالنص الإسلامي ؟ ومن قال من العلماء إن السلم يدخل في باب بيع ما ليس عندك هم فئة من العلماء وليس كل العلماء ، وهناك منهم من أكد على غير ذلك ( ابن تيمية وغيره ) حيث ذهبوا إلى أن السلم أصل بذاته وليس هو رخصة أو مستثنى من محرم للحاجة ، ثم يواصل الكاتب قائلاً :

« والمصارف والأعمال المصرفية حاجة من حاجات العباد لا تتم مصالح معاشهم إلا بها » أما أن المصارف من حيث المبدأ حاجة اقتصادية عصرية فنعم ، لكن ذلك لا يؤدي إلى اعتبار كل عمل تقوم به في حد ذاته حاجة من حاجات الناس . وإلا فيمكن القول أيضاً وبنفس القوة إن الربا كان حاجة من حاجات المجتمع الجاهلي وكان يمثل مصدراً أساساً

من مصادر تمويل التجارة ذات الأهمية القصوى في حياتهم واقتصادهم ، بل ولشدة تمسكهم به وحاجتهم إليه شبهوه بالبيع بل شبهوا البيع بقولهم ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ <sup>(١)</sup> . فهل أبيع للحاجة والمصلحة ؟؟؟

بل الصواب أن يقال إن المصارف كمؤسسات تمويلية حاجة هامة ، وعلينا نحن المسلمين أن نتعرف على الأعمال التي تؤديها خدمة للمجتمع بمالا يخالف الشريعة وقواعدها وأحكامها ، والحمد لله هناك عمل كبير قد تم في هذا الشأن على المستوى النظري وعلى المستوى التطبيقي ، وبفرض أن في هذا العمل بعض الثغرات فإن الجهد المطلوب ليس هو نقص ما تم بل تطويره وتحسينه بحيث يقدم الخدمة المطلوبة على أحسن وجه . ونحن نخالف الكاتب تمام المخالفة من الناحية الاقتصادية فوق مخالفتنا له من الناحية الشرعية وذلك في ادعائه بأن تحريم المعاملات المصرفية «الإقراض والاقتراض» يهدد كيان الدولة والأمة الإسلامية .. الخ ما يقول . فالحقيقة الدافعة أن تلك الأعمال بوضعها الراهن هي إحدى الأدوات الفتاكة التي تحقق ما تخوف منه الكاتب . والتبعية النقدية والمصرفية والسيطرة الغربية على أجهزة المصارف والنقد في العالم والمديونية الهائلة التي تتضاعف عاماً بعد عام على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي كلها أمور أوضح من أن تناقش هنا ، وكذلك الآثار الاقتصادية المدمرة لسعر الفائدة على الإنتاج والاستثمار والتوزيع والاستقرار الاقتصادي ومن ثم على تقدم المجتمعات وتحقيق الرخاء الحقيقي لكل أفرادها كل ذلك معروف ومدون في كتب الاقتصاد الوضعي فكيف يجيء كاتب مسلم ويقول إنه بلا الفائدة لن تكون قوة اقتصادية وبلا قوة اقتصادية لن تكون قوة إسلامية . وهكذا يوصلنا إلى

(١) سورة البقرة آية (٢٧٥) .

مقولة من أغرب ما قيل وهي : إن الإسلام والمسلمين والدولة الإسلامية كل ذلك رهين وجود الفائدة . وفي نظري أن الأكثر جدوى من إبداء مثالب نظام الفائدة هو تقديم لمحة عن البديل الإسلامي .

وهل البديل الإسلامي عاجز عن إشباع تلك الحاجة وتحقيق هذه المصلحة على وجه أكمل من هذا الأسلوب المحرم ؟ للإجابة على ذلك نعرض في كلمة لهذا البديل ثم لنرى إلى أي مدى يحقق المصلحة لكافة الأطراف .

إن البديل المتعارف عليه حالياً والمتفق عليه بين علماء المسلمين يتمثل في نظام ينحي الفائدة جانباً بكل صورها ويحل محلها أداتين ؛ القرض الحسن «بلا فوائد» والمضاربة .

فهل هذا البديل يحقق المصلحة التي يتشدد بها أنصار النظام الربوي أم لا ؟

إن الحاجة أو المصلحة برغم تداخلها وترابطها إلا أنه يمكن تحليلها إلى أربع : (١) حاجة صاحب المال . (٢) حاجة صاحب المشروع . (٣) حاجة الوسيط المالي «المصرف» . (٤) حاجة المجتمع .

أولاً : حاجة صاحب المال . وقبل أن نناقش تلك الحاجة يهمننا أن نشير إلى أن أنصار النظام الربوي عادة بل غالباً ما يركزون على تلك الحاجة في مناقشاتهم مدعين أن تلك الحاجة إنما تتحقق على الوجه الأكمل في النظام الوضعي عكس النظام الإسلامي . وبمنطق علمي هادئ نناقش تلك المقولة .

إن حاجة صاحب المال تتمثل في توظيف ماله بما يحقق له عائداً مجزياً مع توفير أكبر قدر ممكن من الأمن على ماله ، وقد تتمثل في المحافظة

على ماله والسحب منه عندما يحتاج .

أما عن توظيف ماله فإن نظام المضاربة يحقق له ذلك من خلال ما يقدمه له من حصة في الأرباح كبرت هذه الحصة أو قلت ، كما أن الفائدة ترتفع وتهبط . وبرغم ذلك فعادة ما تثار الغيوم والشكوك . ومن ذلك أن الفائدة مضمونة ومعروفة سلفاً وفي ذلك إغراء وتشجيع وأمن كبير .

والجواب عن ذلك متعدد الأبعاد لكننا نكتفي بأنه ليس كل مغرٍ معترفاً به شرعاً سواء في المعاملات المالية أو في غيرها فالإغراء على العمل في حد ذاته ليس هو المعول عليه في التحليل أو التحريم . ولقد حفت النار بالشهوات وإغراء الشهوة في كل مجال معروف . كذلك قد يقال إن المال نفسه مضمون هناك ومعرض للمخاطر هنا .

والجواب عن ذلك يتمثل في : (١) المال في المصرف الوضعي غير مضمون ضماناً كاملاً من الناحية الحقيقية الاقتصادية بل هو مجرد ضمان شكلي قانوني ويكفي أن تعرف نسبة رأسمال المصرف إلى ودائعه إنها عادة لا تصل إلى ١ : ٥ فأأي ضمان هذا ؟ (٢) إن المصرف هو المصرف فكيف يمنح الثقة الكاملة في حالة الفائدة وتسلب منه هذه الثقة في حالة المضاربة . (٣) وهل هناك ما يمنع من وجود دراسات وسياسات للاستثمار وضوابط للمشروعات التي يمارسها المصرف على غرار «عدم السير في بطن الوادي وعدم الاتجار في حيوان وعدم ركوب البحر» ؟ . (٤) وهل إذا وظف الشخص ماله في مشروع خاص أو شركة هل يضمن رأسها له وأرباحه مائة في المائة ؟ (٥) وهب جدلاً أن بعض المصارف لم يكن على المستوى المطلوب من حيث الكفاية والأمانة ترى هل يظل قائماً في السوق ؟ أم سينصرف عنه المتعاملون مما يدفعه دفعاً

إلى بذل كل جهد حرصاً على النجاح والاستمرار ؟ (٦) وهل هناك ما يمنع من رقابة وإشراف الحكومة وقيامها بوضع الضوابط الكفيلة بمنع أي تلاعب أو انحراف ؟ . وقد يقال إن عودة المال إلى صاحبه عندما يحتاجه متيسرة في ظل نظام الفائدة وغير متيسرة في ظل نظام المضاربة . والجواب : أما أنها متيسرة هناك بلا قيد ولا شرط فهذا غير صحيح فالودائع الاستثمارية عادة محددة الفترات ، وأما أنه غير متيسر هنا فهو الآخر إلى حد كبير غير صحيح إذ من الممكن في الكثير من الحالات سحب المال أو جزء منه . وعلينا أن نعلم أن التجارة والصناعة وغيرها من جوانب النشاط الاقتصادي تحتاج إلى الزمن ، ويجب أن نحترم هذا العنصر ، وإلا ما تم مشروع واعتقد أن ذلك مطلوب اقتصادياً وهب أن الشخص يعمل لحسابه فهل من السهولة بمكان أن يقض مشروعه ويحصل على أمواله نقداً عندما يريد ؟ أظن أن الإجابة على ذلك من الناحية الاقتصادية معروفة ولا تحتاج إلى تعليق .

أما عن حاجة صاحب المال المتمثلة في مجرد المحافظة على ماله والسحب منه عند ما يريد على غرار ما هو معروف بالوديعة الجارية . فهل البديل الإسلامي يعجز عن ذلك ؟ إن الفقه الإسلامي قد خصص من أبوابه باباً أسماه بالوديعة وقدم لها من الأحكام والضوابط ما يجعلها تنهض نهوضاً كاملاً بتلبية مصلحة رب المال . وليس هنا مجال مناقشة ذلك لكننا نشير إلى مجرد جزئية فيها لأهميتها . وهي أن الأصل أن يحتفظ المستودع «المصرف» بالوديعة دون التصرف فيها لكن طالما أن الوديعة تأخذ الشكل النقدي والنقد غير متعين عند الكثير من العلماء إلا في حالات معينة ، وطالما أن من حق المستودع أن يتصرف في الوديعة بإذن ، وطالما أن من حقهما «الطرفين» أن يحولا الوديعة إلى قرض يصبح

مالكا له المستودع «المقترض» ويتصرف فيه كما يشاء وله الغنم وعليه الغرم طالما أن ذلك كله متاح في الإسلام . فهل بعد ذلك يعجز البديل الإسلامي عن تلبية مصلحة صاحب المال في حفظ ماله والسحب منه عندما يحتاج ؟ . مع ملاحظة أن المودع للوديعة الجارية في النظام الربوي لا يحصل عادة على فوائد بل كثيراً ما يدفع مصاريف وهو هنا أيضا لا يحصل على عوائد بل ربما يدفع أجرة الحفظ والصيانة اللهم إلا إذا صرح له بالتصرف فيها متحملا الغرم مستفيداً بالغنم فعند ذلك تتحول الوديعة إلى قرض لا يحصل المودع على شيء منه ولا يدفع مصروفاً له . هذا عن حاجة صاحب المال ومصلحته فهل عجز البديل الإسلامي عن تحقيقها ؟

ثانيا : حاجة صاحب المشروع . إن صاحب المشروع يحتاج إلى تأمين التمويل الكافي لإقامة مشروعه ولاستمراريته . ومن الحقائق المدونة في دنيا الاقتصاد أن حصول صاحب المشروع على خدمات عناصر الإنتاج المختلفة والتي منها خدمة رأس المال لا يتم مجانا وبلا مقابل عادة بل لابد من دفع المقابل أو الثمن . هذا معروف في الاقتصاد الوضعي ولا يعرف غيره . فهل البديل الإسلامي يحقق ذلك فقط ؟ أم يحققه وزيادة ؟ أم لا يحققه ؟ . بالتحري والتدقيق نجد البديل الإسلامي يحقق ذلك وزيادة . فأمام صاحب المشروع أن يذهب للمصرف ويتفاهم معه حول تمويل مشروعه بعد دراسته دراسة جيدة والاطمئنان على سلامته من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الشرعية . وأمامهما عند ذلك أكثر من وسيلة لإنجاز هذا المطلوب من بينها دفع التمويل على سبيل المضاربة أي بحصة فيما يتحقق من أرباح . وهنا نجد أن حاجة صاحب المشروع قد لبيت فقد حصل على التمويل اللازم ، وكل ما عليه أن يتنازل عن حصة

من الربح للمصرف إذا تحقق ربح . كما أنه يمكنه الحصول على قرض حسن من المصرف « الودائع الجارية » وعندئذ يلتزم التزاماً قانونياً برده وفي نظير ذلك له كل ما يتحقق من ربح . وإذن فمن الممكن إجراء ترتيب بمقتضاه يمكن منح صاحب المشروع حاجته أو بعضها من التمويل دون دفع ثمن . وهذه الصورة غير موجودة على الإطلاق في النظام الربوي . وهنا قد تثار بعض الشكوك والغيوم ، والتي منها أن صاحب المشروع قد يتعرض للتدخلات الكثيرة والمعوقة من المصرف في أعماله وهذا مالا يرغبه عكس نظام الفائدة . والجواب عن ذلك إن هذه العملية نظراً لأهميتها وموضوعيتها قد احترمها الإسلام ، ووضع من الأحكام والضوابط ما يجعل هذا التدخل في أدنى الحدود بالقدر الذي يعتبر في حقيقته من مصلحة صاحب المشروع أما ما عدا ذلك فلا تدخل من المصرف ، وأحكام المضاربة تنص بوضوح وتفصيل على ذلك . وفي ضوء ذلك فمن مصلحة صاحب المشروع التعامل بنظام المضاربة بدلاً من نظام الفائدة . ذات العبء الثابت والمال المضمون الذي لا بد له من إرجاعه بغض النظر عما قد يحدث للمشروع مع عدم الإهمال .

أما في نظام المضاربة فليس هناك عبء ثابت وليس هناك التزام قانوني برد المال إلا عند الإهمال أو التعدي كما أن هناك دراسة مشتركة لجدوى المشروع مما يخفف من العبء على صاحب المشروع .

ثالثاً : حاجة الوسيط المالي «المصرف» . سوف نسلم بأن عملية الوساطة المالية أو عملية الصرافة عملية مباحة ومتاحة أمام من يرغب في ذلك من الأفراد فكما أن من حق الأفراد أن يقيموا شركات تجارية أو زراعية أو صناعية الخ فمن حقهم أن يقيموا مؤسسات أو شركات تمارس عمليات الوساطة أو بمعنى آخر عمليات الربط بين أصحاب الأموال

وأصحاب المشروعات . فهل البديل الإسلامي يعجز عن تلبية مصلحة هؤلاء ؟ إن مصالحهم تتمثل في وجود إقبال من أصحاب الأموال عليهم وبالمثل من أصحاب المشروعات . وفي الوقت نفسه الحصول على عائد مجزي من جراء تلك العملية أو ممارسة هذا النشاط . من الملاحظ أن نظام المضاربة يحقق ذلك وذلك من حيث أنه يحقق مصلحة كل من أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال ، وفي الوقت نفسه فإنه يبيح للمصرف الحصول على عائد مجزي إما على سبيل العمولة أو الأجرة أو على أساس اعتباره طرفاً أصيلاً في العملية مع كل من أصحاب الأموال من جانب وأصحاب المشروعات من جانب آخر . وبالمثل فقد تثار هنا بعض الشكوك حول تخوف المصارف من إعطاء الأموال لأصحاب المشروعات دون ضمان قانوني برجوعها أو الحصول على عوائدها . ولكن الرد على ذلك جد يسير فمن حقها الدراسة الجادة والمتابعة القويمة وأخذ الضمانات الكفيلة لسلامة العملية ، ثم بعد ذلك فإن ما قد يحدث من تلاعب هو وارد على كل نظام ، كما أنه سرعان ما يقضي على نفسه بنفسه . وقد يقال ما مصلحتها في إعطاء قروض حسنة ؟ والجواب على ذلك يتمثل في : وما ضررها في ذلك طالما أنها هي بنفسها تحصل على قروض حسنة ؟ يضاف إلى ذلك أن هذه القروض عادة ما تؤدي إلى توثيق الصلة مع أصحاب المشروعات بل وتوسيع أعمالهم ونشاطهم مما يجعلهم في حاجة إلى المزيد من التمويل عن طريق المضاربة . مع ملاحظة أن الكثير من عمليات التمويل في النشاط الاقتصادي عادة ما تتم بأساليب غير قرضية .

رابعاً : حاجة المجتمع . ونحب أن نشير هنا إلى أن تلك المسألة كثيراً ما تستخدم من قبل أنصار النظام الربوي فدائماً ما نسمع صيحات عالية



عن مصلحة المجتمع ومصلحة الاقتصاد القومي وحاجة البلد إلى التنمية والتقدم والقوة والرخاء والعمالة .. الخ . وكأن البديل الإسلامي يناقض كل ذلك !! علماً بأنه عند التحري نجد البديل الإسلامي يحقق تلك المصلحة كأحسن ما يكون ذلك . دعونا من ترديد كلمات وعبارات جوفاء وتعالوا نحدد بدقة مضمون حاجة المجتمع ومصلحته في هذا الشأن . يمكن الحكم العملي على مدى تحقق تلك المصلحة من عدمه في ظل البديل الإسلامي .

إن مصلحة المجتمع هنا يمكن إجمالها في كلمة هي توظيف وتشغيل كل ما لديه من موارد وطاقات والعمل المستمر على توسعة تلك الطاقات ووضعها في خدمة إنتاج ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات . في إطار من قيمه وعقيدته وأخلاقياته . في ضوء هذا التحديد لمصلحة المجتمع فإنني أطلب من كل من لديه اعتراض على البديل الإسلامي أن يدلنا دلالة صحيحة بينة على نقطة الضعف أو العجز في هذا البديل حيال تلك المصلحة . فمن حيث الأموال هل يعجز هذا البديل عن توظيف وتعبئة وجذب كل ما هو متاح من أموال !! ومن حيث المشروعات فهل هناك مشروعات تنتج سلعاً وخدمات يحتاجها المجتمع لا يمد لها البديل الإسلامي يد التمويل الذي تحتاجه !! .

هذا هو البديل الإسلامي لنظام الفائدة الربوي فهل هو عاجز عن سد حاجة المجتمع وتحقيق مصلحته؟<sup>(١)</sup> وإلى هذه المرحلة من البحث قد يقال إن ذلك يمكن قبوله على المستوي الداخلي . لكن ما العمل على

---

(١) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة نشر مؤسسة الرسالة للدكتور شوقي دنيا وكذلك النظام المصرفي اللاربوي للدكتور محمد نجاتي الله صديقي . نشر جامعة الملك عبد العزيز .

المستوى الخارجي ؟ ونحن نعلم تشابك الاقتصاد القومي مع الاقتصاد العالمي وحاجة كل دولة إسلامية إلى التعامل الخارجي وحاجة الكثير منها إلى التمويل الخارجي وحاجة البعض فيها إلى توظيف أموالها في الخارج . وهذه حاجات لا تستقيم أحوال الأمة الإسلامية دون الاعتراف بها وأخذها في الحسبان . فكيف نشبع تلك الحاجة في ظل البديل الإسلامي ؟ أنا لا أدعي أن الإجابة هنا - من قبل الباحث - جاهزة بوضوح وتفصيل وفي نفس الوقت لا أدعي أنها غير جاهزة على مستوى البحث الفكري الإسلامي عامة . فبال تأكيد هناك دراسات وأبحاث حول هذا الموضوع وللتأكيد أيضا هناك إمكانيات متزايدة لتطوير هذه الدراسات وتحسين هذه الإجابات . وأعتقد أن هذا يحتاج بحثا مستقلا . ولكن ذلك لا يستدعي توقف كل شيء إلى أن يتم كل شيء . فدعونا نؤمن إيمانا كاملا بصلاحية البديل الإسلامي لتحقيق المصلحة الداخلية للمجتمع بكافة أفراده . ودعونا نمارس عملية تغيير الواقع الداخلي نحو هذا البديل شريطة أن نمحّه الدعم الكافي على كل المستويات ونحرص بكل ثقلنا على نجاحه . ولو حدث هذا في المجال الداخلي فإننا نهىء الجو بطريقة فعالة لاستخدامه في المجال الخارجي بالإضافة إلى الجهود التي تبذل بجد وإخلاص نحو تطوير أساليب فعالة لاستخدامه في الخارج .

وهنا نقطة أحب أن أشير إليها وهي أن غيرنا من الأمم والمجتمعات قد حرصوا كل الحرص على تطبيق وإنجاز واستخدام ما اعتنقوه من أنظمة وأساليب رغم شدة المفارقة وصعوبة العقبات وكثرة التحذيرات والتخويفات ومع ذلك ما تراجعوا . والأمثلة جد صارخة منها أسلوب التخطيط ونظام الملكية الجماعية ونظام التعاونيات بل ونظام السوق ونظام الملكية الخاصة .. الخ فما بالنا نحن نضعف أمام كل عقبة وإن

هانت وكل تخوف وإن كان وهماً ونجري نتسول الأنظمة والأساليب من هنا وهناك رغم ما فيها على عقيدتنا وشريعتنا وأخلاقنا واقتصادنا .

إن الحقيقة الدامغة التي لا جدال فيها أن درجة إيماننا بالبديل الإسلامي من حيث الصحة والفعالية لم ترق بعد كي تصل إلى الحدود الدنيا المقبولة ، وإذا كان ذلك في حد ذاته مؤسفاً ومحزناً فإن الأكثر مدعاة للأسف والأسى أن ذلك الموقف السلبي لم يتركز على أي مستند حقيقي بل إما الانبهار بالنظام القائم والنظر إليه على أنه خير ما يمكن أن يكون أو أنه الجهل أو العداء لكل ما هو مستمد من الإسلام وإن كان فيه ما فيه من المصلحة الحقيقة . أو هو اللمز والغمز والتشكيك المستمر حول تجربة المصارف الإسلامية المعاصرة . إن الموقف الصحيح الذي ينبغي أن تركز عليه المجتمعات الناهضة هو الدراسة الجادة المستمرة لكل ما يمكن أن تستفيده من قيمها وعقائدها من تنظيمات وأساليب . ولا شك أن الوضع الأمثل في مسألتنا هذه هو قصر التطبيق والاستخدام على البديل الإسلامي على الأقل لكونه لا يتعارض مع العقيدة والشرعية ثم العمل المستمر على تطويره وتحسينه ، فإذا لم يكن هذا الوضع الأمثل فالوضع الأقل درجة هو أن يعامل البديل الإسلامي معاملة مفضلة ويمنح الدعم السياسي الكافي كي يأخذ فرصته لإثبات وجوده فإذا لم يكن ذلك فإن الوضع الأقل درجة وهو أقل وضع يمكن قبوله شرعاً بصفة مرحلية هو أن يمنح البديل الإسلامي فرصة متكافئة بجوار البديل الوضعي ولنترك لهما العمل بحرية وبلا قيود وعرقلات ثم لرصد النتائج لكن للأسف الشديد - وتلك حقيقة ، وإن كان فيها ما فيها من المرارة والمكاسفة في الوقت نفسه أن غالبية دول العالم الإسلامي لم ترق في موقفها من البديل الإسلامي بعد إلى الوضع الأدنى خاصة على المستوى

الرسمي ، بل نجد إما الحظر الكامل أو الموافقة الشكلية المحضة كل ذلك تذرعاً بالخوف على الاقتصاد القومي وعلى انهياره لكن الحقيقة المرة وراء ذلك بعيد .

ولنفرض أن في التجربة المصرفية الإسلامية المعاصرة ما فيها من الملاحظات والثغرات فهل بناء على ذلك ترفض التجربة كلية ويطردها البديل الإسلامي أم تعالج وتقوم وتطور ؟ وهل قامت إحدى الدول بمثل تلك الدراسات الجادة وعمل التطوير السليم وأعطت ذلك ما يستحقه من جهد وعناية ؟ وهل نجد من أجهزة الإعلام والتوعية توجهاً صادقاً حقيقياً نحو هذا البديل ؟

وهل هناك أعمال جادة من قبل الجامعات ومراكز البحث العلمي حيال هذا البديل وتلك التجربة ؟ وإذا كان هناك مثل ذلك فهل وجد الأذن الصاغية من قبل المسؤولين ؟ وهل من الصواب أن يغلق الباب أمام الموضوع إلى أن يكتمل وينضج ؟ وإذا فعلت ذلك كل دولة إسلامية فأين يتم ذلك ؟ إن الصدق مع النفس مطلوب في كل شأن من شؤوننا وعلمنا أن نتحرره وإن رأينا فيه الهلاك فإن فيه النجاة .

هذا تعليق سريع على البديل الإسلامي وإلى أي مدى يمكنه أن يلبي مصلحة الأمة الإسلامية .

نعود إلى خلاصة الباحث فقد بقي فيه نقطتان :

**الأولى :** هي القيمة المالية للزمن في النشاط الاقتصادي ، وقد ذكرها الكاتب مدعماً بها وجهة نظره وبالتأكيد فإن ما قدمه في هذا الصدد يحسب عليه ولا يحسب له ، وإضافة هذه الفقرة زادت الكلام وهنا على وهن . ذلك أنه باتفاق العلماء فإن للزمن قيمة مالية معتدلاً بها شرعاً في النشاط الاقتصادي ، فالثمن المؤجل يمكن شرعاً أن يكون أكبر من

الحال والثلث في السلم يمكن أن يكون أقل من الثلث في غيره ، لكن الإسلام لم يعتد بأي قيمة مالية للزمن في مجالات أخرى من أهمها الدين والقرض ففيه خمسة حالة تساوي تماماً خمسة مؤجلة ، وكيولوجرام قمح حال يعادل كيلو قمح مؤجلاً تماماً بتمام . ومعنى ذلك أننا نحتكم للإسلام في الاعتداد بالقيمة المالية للزمن من عدمه . وكم كان حرياً بالأخ الكاتب أن يدرك أن القرض بزيادة هو إعمال للقيمة المالية للزمن ، فهل اعتد الشرع بذلك ؟ ولو تأمل الكاتب الأقوال العديدة التي نقلها في هذا الصدد عن الفقهاء لاتضح له أنهم قالوها في معرض تحريم الربا وليس في معرض تجويزه وإباحته . وإلا لجاز شرعاً بيع خمسة ب ستة مؤجلاً حيث التساوي في القيمة المالية بين خمسة حالة وستة مؤجلة لكن ذلك لم يجز بنص الحديث الشريف ، وهناك دراسات حديثة توضح تلك المسألة على حقيقتها<sup>(١)</sup> .

الثانية : وهي النقطة الأخيرة في بحث الأخ الكاتب وتتعلق بتقلب وتدهور قيمة النقود بفعل التضخم المستمر . ويخلص من ذلك إلى أنه من العدل إباحة الفائدة قائلاً : « ولذلك لا يستطيع أحد الآن أن يعتبر القيمة العددية للنقود معبرة عن قدرة اقتصادية أو قوة شرائية يتعين على المدين أن يردها كاملة ، ولذلك فإن المهلة الممنوحة للمدين في حالة القرض لم تفوت على الدائن مكسبه فحسب بل إن هذه المهلة تسبب له خسارة مالية بسبب نقص القوة الشرائية لديه ، ومن ثم فهناك عدم توازن ضار بالدائن الأمر الذي نستخلص منه ضرورة الترخيص بالقرض بفائدة لأنه من العدل والإنصاف أن يشترك الدائن والمدين معاً في احتمالات التقلبات النقدية وذلك بأن يتحمل الدائن نقص قيمة النقود ،

(١) من ذلك كتاب تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي لكاتب هذه الورقة نشر مؤسسة الرسالة .

والمدين بأن يدفع الفوائد وبذلك تتحقق أهداف الفائدة العامة خارج نطاق أي تحریم .

أما أن قيمة النقود تتعرض للتقلب الدائم فهذا مالا شك فيه لأنه حقيقة قائمة ، لكن علاج ذلك من خلال الفائدة غير صحيح شرعاً واقتصاداً . وهناك أبحاث متخصصة في ذلك<sup>(١)</sup> يمكن للكاتب الرجوع إليها وهل يجادل الأخ الكاتب بأن الفائدة ذاتها هي أحد العوامل الأساسية وراء هذا التقلب المستمر في قيمة النقود ؟ وكنا نود من الكاتب أن يعمل فكره ليجد لنا علاجاً ناجعاً لهذه المشكلة صحيحاً شرعاً بدلاً من القول باستخدام أداة مجمع على حرمتها وضررها الاقتصادي أبلغ من نفعها إن كان لها نفع . ثم إن الترخيص هو تشريع ، ومن الذي يملكه هل أنا أو هو أو أحد غير رسول الله ﷺ إلا بالاعتماد القوي الواضح على نص شرعي وإذا كان من يملكه لم يفعله فهل الشريعة جاءت لعصر دون عصر ؟ ويختم الكاتب كلامه بالتوجه بالدعوة الملحة لأهل الخبرة والرأي والإفتاء للتعاون من أجل الوصول إلى إجماع في الرأي حول الأعمال المصرفية . ونحن نضم صوتنا لصوته لكننا نذكر الكاتب بالقرار الذي اتخذته مجمع البحوث الإسلامية بتحريم الفائدة على الدين بالإجماع ، وكذلك بالعديد من الفتاوى التي صدرت عن الرئاسة العامة للإفتاء بهذا الشأن .

وبعد فهذا تعقيب أو ردٌّ على ما قدمه الكاتب ويمكن إجمال هذا كله في كلمة ؛ لقد تصور الباحث أن الربا المحرم قطعياً فقط هو ربا الجاهلية المذكور في القرآن الكريم وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل

(١) انظر في ذلك للكاتب بحث « تقلبات القوة الشرائية للنقود وأثر ذلك على الائتمان الاقتصادي والاجتماعي . مجلة المسلم المعاصر العدد ٤١ .

لقد استند إلى مقدمات واهفة فى تحدفه لربا الجاهلفة ؛ لقد حده برفاة طارئة لمفن محتاف للصدقة . ومعنى ذلك أن الزفاة الأصلفة لفس محرمة لأنها لفس من ربا الجاهلفة وهو بذلك فخرج قسماً كبيراً من ربا الجاهلفة أو ربا النسئة من نطاق الحرمة ، كذلك فإنه فقفه بما إذا كان المفن أقل غنى من الدائن وأنه فبوز فلفه الصدقة وأف صورة لا فحقق ذلك لا فدخل فى نطاق ربا الجاهلفة وهكذا فهو لم فقصر الربا المحرم على ربا النسئة فحسب بل قصر الحرمة على بعض صور ربا النسئة . وقد فبث لنا أن كل ذلك غير صفف ، كما فبث لنا أن الإفءاع المصفرف الذى هو باعترف فبرائه من باب القرض هو صورة طبق الأصل من صور ربا الجاهلفة وقد أجمع العلماء بكافهم على حرمة الزفاة المشترطة على الففن أو القرض بغض النظر عن كون القرض لغير فئافف أو استهلاكف وعن كون المفن أكثر غنى أو أقل غنى من الدائن .

وفى النفاة فهمف أن أوكد أنف ما قصدت بذلك فعرفضا أو سوء ظن بالكاتب أو بففره بل كل القصد أن أسهم بما لدف من معرفة ضئفلة فى هذا الموضوع عس أن فكون ففها ولو بعض الصواب فففففع بها الناس فى دنفاهم وأفراهم .

وأنف أهفب بالأف الكرعم أن فففى الله فعلى ففنا وفى عمله ووظففته وبداً من هذا الفهد الذى أقل ما فمكن أن فوصف به أنه فهد ضائف ومضفع لفهود الففر بداً من ذلك فهب به أن ففذل فهداً فعلاً ومؤثراً فى إبراز مساوىء الفائدة بأسلوب فحللف ثم فى فطوفر الأسلوب البفدل الذى فحقق أعلى فعالفة اقفساففة فى إطار من الشرفة الإسلامفة .

والله فعلى نسال أن فففنا فمفعا سواء السبفل .

شوقى أحمد دنفا

